مرزوق الغانم مترئسا الجلسة

حديث جانبي بين سمو الرئيس ووزير المالية

أعاد القانون لـ «المالية» للمزيد من الدراسة .. وأحال اقتراحَي

مجلس الأمة يوصي الحكومة بمنحة 3 آلاف دينار

الرشيد: تعديل قانون «التأمينات» يقدم مزايا للمستفيدين ويخفف العبء على الخزانة العامة ويحقق الاستدامة للمؤسسة

نحن نطبق توجيهات القيادة السياسية في إشراك المتقاعدين بنجاحات المؤسسة والخيارات أمامنا والرأي للمجلس

هناك خطر حقيقي من عدم تمكن «التأمينات» من دفع رواتب الموظفين عند التقاعد.. «ليس مسؤوليتي بيع الوهم»

توزيع منحة من مؤسسة عاجزة اكتواريا أمر غير مقبول فنيا أو دستوريا أو اخلاقيا.. نعطي منحة شريطة إصلاح النظام

جوهر يطلب أرباحاً سنوية

خيبة أمل المتقاعدين

الأرباح حقيقية ولا يوجد تلاعب إذ هي ارتفاع في الأصول.. فهل يعقل أن نسيل الأصول ونوزعها على الناس ؟!

نعم يوجد رفع لسن التقاعد.. وهناك خياران إما التقاعد المبكر أو إكمال 35 عاما خدمة .. التقاعد لدينا الأقل خليجيا

كتب أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة على توصية نيابية للحكومة بأن تكون المنحة المالية لأصحاب المعاشات التقاعدية وقيمتها 3 آلاف دينار «نحو 10 آلاف دولار» بمعزل ومنأى عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات على أن يعاد تقرير اللجنة البرلمانية المختصة بهذا الشأن إليها لمزيد من الدراسة.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته الخاصة مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

وأعرب عدد من نواب مجلس الأمة عن الشكر والتقدير للتوجيهات السامية لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، بتوزيع نسبة من أرباح مؤسسة التأمينات الاجتماعية للمتقاعدين.

وأكد نواب خلال مناقشة مشروع قانون بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية على أهمية شريحة المتقاعدين وتحقيق الحياة الكريمة له، مشيرين الى ان مشروع القانون الحكومي يتضمن نقاطا إيجابية للمتقاعدين.

وانتقل المجلس بعدها إلى النظر في طلب نيابي آخر بمناقشة الاقتراح بقانون في شأن تعمير الأراضي المملوكة للدولة واستثمارها وكذلك الاقتراح بقانون بشأن إنشاء صندوق التكافل للمواطنين.

وأحال المجلس اقتراحَي «تعمير الأراضي المملوكة للدولة» و«صندوق التكافل» إلى اللجان المختصة.

وعقب ذلك رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة خاصة لمناقشة اقتراحات تتعلق بالمتقاعدين.

وقد اعتذر عن حضور الجلسة النواب: أسامة المناور، وعبدالعزيز الصقعبي ومرزوق الخليفة.

وأعلن الرئيس الغانم تلقيه مشروعا حكوميا عن «المتقاعدين».

وبعد طلب رئيس اللجنة المالية البرلمانية اجتماعا على هامش الجلسة بين اللجنتين المالية والتشريعية لدراسة المشروع الحكومي، وافق المجلس على الاجتماع على ان يكون تقديم التقرير خلال ساعة.

من جانبه، قال النائب حمدان العازمي إن رئيس اللجنة المالية يطلب أثناء الجلسة اجتماعا مع التشريعية.. والحكومة « جاية اليوم بدون تقرير وييونا نتكلم وما شفنا التقرير..واضح أنه التقرير من صالح المواطنين».

بدوره، اقترح سعدون حماد أن يشرح وزير المالية القانون وعلى ضوئه يكون النقاش.

ثم اقترح نواب آخرون رفع الجلسة لإتاحة المجال من أجل دراسة المشروع الحكومي عن المتقاعدين ومناقشة الاقتراحات النيابية بهذا الشأن.

وعقب النائب عبيد الوسمي بالقول: الاقتراحات النيابية تمت مناقشتها في اللجنة والمفترض أن تعرض الحكومة مشروعها ونناقشه ثم تعقد اللجنة اجتماعها لوضع التقرير.

وحصل مشادة بين عدد من النواب على خلفية آلية سير عمل جلسة مناقشة المشروع الحكومي في شأن المتقاعدين. ورفض المجلس اقتراحا في شأن تأجيل النقاش في المسألة لمدة أسبوع.

ثم تمت الموافقة بالتصويت على مقترح يقضي بأن يقوم وزير المالية عبدالوهاب الرشيد بشرح للمشروع الحكومي الخاص بالمتقاعدين.

الغانم: سيقوم الوزير بالشرح لمدة ساعة ثم ترفع الجلسة وتجتمع اللجنة لمدة ساعة.

وبدأ الوزير بالشرح حيث استعرض وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد أمام المجلس أهم التعديلات المقترحة على القانون، موضحا أن المشروع يتضمن تصورا مهما واستثنائيا لتعزيز رفاهية المتقاعدين نظير ما قدموه للوطن.

وقال الرشيد إن تعديل قانون «التأمينات» يقدم مزايا للمستفيدين ويخفف العبء على الخزانة العامة ويحقق الاستدامة للمؤسسة موضحا أن التعديلات ستعالج الاختلالات في المؤسسة وستحافظ على حقوق المتقاعدين والمؤمن عليهم والدولة.

وأضاف أن التعديلات المقترحة على بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية هي أول تطوير جذري لأنظمة التأمينات الاجتماعية في الكويت منذ التأسيس في عام 1976 بما يحقق الاستدامة للمؤسسة وحفظ أموال المواطنين بالإضافة إلى مزايا للمتقاعدين والمؤمن عليهم.

وذكر أن التعديلات جاءت بعد دراسة دقيقة من لجنة إصلاح وتطوير التأمينات الاجتماعية بالاستعانة بشركة «ميرسر» العالمية وهي الاستشاري الاكتواري الخارجي للمؤسسة.

وأوضح أن هذه التعديلات تتضمن سبعة بنود أولها توزيع منحة قدرها ثلاثة آلاف دينار كويتي «نحو 10 آلاف دولار» لكل متقاعد ولمرة واحدة فقط والتطبيق يكون بعد صدور القانون.

وبين الوزير الرشيد أن التعديل الثاني زيادة المكافأة المالية عند انتهاء الخدمة من 21 إلى 28 ضعف الراتب والتطبيق بعد صدور القانون فيما نص التعديل الثالث على مضاعفة الزيادة السنوية للحد الأدنى للمعاش التقاعدي من 30 دينارا كل ثلاث سنوات إلى 20 دينارا سنويا «الحد الأدنى هو أدنى معاش تقدمه المؤسسة» على أن يتم التطبيق بعد صدور القانون.

ولفت إلى أن التعديل الرابع يقضي بمضاعفة الزيادة السنوية لكل المعاشات التقاعدية من 30 دينارا كل ثلاث سنوات إلى 20 دينارا سنويا على أن يتم التطبيق بعد صدور القانون.

وأكد أن التعديل الخامس المتعلق بنظام الادخار والاستثمار الاختياري لمن يريد رفع معاشه التقاعدي من خلال استقطاع إضافي وهي ميزة اختيارية جديدة حيث لا يتوفر هذا النظام حاليا والتعديل المقترح ينص على أنه «نظام اختياري يحدد المؤمن عليه أو المستفيد «صاحب المعاش» مبلغ الاستقطاع والفترة الزمنية» والمؤسسة تضمن معاشا إضافيا والتطبيق سيكون وفقا للقواعد والنظم التي يحددها مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد صدور القانون.

وقال أيضا إن التعديل السادس ينص على أن الخزانة العامة ستساهم بسداد العجز الاكتواري للمؤسسة سنويا وبانتظام من خلال دفعات نقدية أو عينية لا تقل عن 500 مليون دينار «نحو مليار و600 مليون دولار» سنويا حتى انتهاء العجز.

وتابع الوزير الرشيد أن التعديل السابع يقضي برفع سن التقاعد ثلاث سنوات تدريجيا «دون زيادة في الاشتراكات إطلاقا» ويظل خيار التقاعد المبكر متوفرا ومن استوفى شرط سنوات الخدمة بإمكانه التقاعد دون شرط السن «المرأة 30 سنة خدمة والرجل 35 سنة خدمة».

وأشار إلى أن هناك ميزة أخرى تتعلق بزيادة الحد الأقصى للمرتبات الخاضعة للتأمين إذ ان الحد الأقصى الخاضعة للتأمين حاليا 2750 دينارا «نحو 9 آلاف دولار» والمقترح حاليا أكثر من الحد الأقصى وبسقف متزايد على أن يتم التطبيق بعد سنتين من صدور القانون.

وشدد وزير المالية على أن مؤسسة التأمينات تعاني من عجز اكتواري، فكيف توزع منحة من العدم؟، مضيفا «نحن نعطي منحة شريطة إصلاح النظام ووضعه في طريقه السليم».

وأكد الوزير وجود خطر حقيقي من عدم تمكن المؤسسة من دفع رواتب عند التقاعد.. «ليس مسؤوليتي بيع الوهم».

وبين أن موضوع توزيع منحة أو أرباح من مؤسسة عاجزة اكتواريا أمر غير مقبول فنيا او دستوريا او اخلاقيا.. «مؤسسة تعاني ونوزع أرباحها!».

وأضاف الرشيد أن هذه الأرباح حقيقية «ولا يوجد تلاعب إذ هي ارتفاع في الأصول، هل نسيّل الاصول ونوزعها على الناس هذا أمر غير سليم».

واستعرض الرشيد سن التقاعد في دول الخليج، مبينا ان الكويت هي الادنى.

وأوضح الرشيد «نحن نطبق توجيهات القيادة السياسية في اشراك المتقاعدين في نجاحات المؤسسة والخيارات أمامنا والرأي للمجلس»، مضيفا «إذا شلنا الشروط الخاصة بالسن فمن الصعب توزيع منحة.. سواء من الخزينة العامة أو من المؤسسة

نقاش حكومي

جانب من الجلسة

مداخلة مبارك الحجرف